

التذرع بالدستور لانتهاك... الدستور!

وصولاً إلى مسائل علاقات البلاد الخارجية وتنظيم الأحوال الشخصية...

الجموح الذي يجري الآن في نطاق السياق المذكور، أي سياق وضع «المحاصصة الميثاقية» في مواجهة الدستور والقانون، يتكامل الآن، بكلام صريح وحاد، مع التهديد بنوع من اللجوء إلى الانقسام والتقسيم إذا رفض «الشريك» القوي «العدالة» (أي المناصفة) في التقاسم والتوزيع مع الشريك المغبون (التناوب على الهيمنة). الأمثلة العملية كثيرة: من التلويح بالفدرالية، إلى المطالبة بقانون انتخابي تنتخب فيه كل طائفة ممثلها، إلى التهديد باحتمالات وخيارات أبعد في حال عدم تطبيق «الشراكة الحقيقية» والاعتراف بـ«الحقوق» المصادرة.

هذا الانحراف، في مستواه الخطير الراهن، قد بدأ، أولاً، بـ«تلم أعوج» من قبل محاصصين قادرين (بدعم خارجي) دشنوا عملية الاعتداء على نصوص الدستور الراهن وعطلوا بنوده الإصلاحية. كل ذلك، طبعاً، بدعم من الخارج أو بقرار منه، ودائماً لغير مصلحة تقدم البلاد وتعزيز مؤسساتها واحترام دستورها والقوانين.

المشهد السياسي الراهن في لبنان سورالي إلى حد كبير، أو هو «كلنالم الخربط»! الطرف الأكثر رسوخاً في المحاصصة وما بُني عليها من تميز ومنافع، يرفض لسواه حصة مماثلة لحصته ما دام الأمر قد يُلحَق ضرراً ما بمصلحه وبهجّم ما يستحوذ عليه من كعكة السلطة ومنافعها. وفريق آخر، رغم أنه طائفي عريق، يرفض أن تتحقق العدالة في «الشراكة» بجهود سواه من طائفته، لما قد يوفر له ذلك من مكاسب شعبية في منافسة ضارية توجهها، هي أيضاً، المصالح الخاصة لا العامة...

السياسة تظل حاضرة بالتأكيد في خلفية المواقف هنا وهناك. وهي سياسة يتكامل فيها الداخلي بالخارجي. وفي الشروط اللبنانية الراهنة، الجهات الخارجية هي من يحدد تلك السياسة باعتبارها مرجعيات القوى الداخلية، خصوصاً بعد أن استقر الأمر على تكامل وهذه الأخيرة عوامل تنطلق من عصبية وتوترات قديمة ذات طابع مذهبي بشكل خاص. يصعب المشهد، أكثر أساسية، وليس سوءاً فقط، بسبب شعور أطراف السلطة اللبنانية بأنهم في مأمن من المساءلة والمحاسبة السياسية والشعبية. تعطيل الدستور والمؤسسات يستتبع، أول ما يستتبع، تعطيل القضاء (إذا لم يجر تسخيره في معظم الأحيان). برز هذا الأمر في مسألة النفايات بشكل أثار سخط فئات شعبية وشبابية واسعة، أتبع لها، أو لبعضها، أن تحتج وأن تكتشف الرابط الوثيق ما بين منظومة المحاصصة، من جهة، والفساد بكل أشكاله، وصولاً إلى فضيحة النفايات المستمرة، من جهة ثانية.

استياء قطاعات واسعة من المواطنين كان كبيراً. لكنه، مع ذلك، لم يكن كافياً لفرض تنازلات مهمة على أطراف السلطة، نظراً إلى تمرّسهم الطويل في الدفاع عن نظامهم ضد الفئات الشعبية والديمقراطية. غياب مرجعية وطنية فاعلة ومستقلة عن المشهد السياسي، هو نقطة الضعف الأساسية التي تُغري فرقاء المحاصصة بالعبث بشؤون البلاد والعباد على النحو المهين والخطير الذي نشهده اليوم. ثمة أمر مهم يجب إدراكه، خصوصاً في ضوء مستجدات ما بعد استئصال الإرهاب وتعاطف خطره وتوسّعه: الفئويّة قد تدمر بلداناً عن بكرة أبيها إذا ما جرى التهاون بالمصالح العليا لهذه البلدان لحساب المصالح الخاصة. والطائفية والمذهبية هما خطوتان تأسيسيّتان تقودان إلى «داعش» كرمز للتطرف عندما يبلغ مداه الأقصى.

لقد أثبتت تجارب مريرة وبهاظة التكلفة أن منظومة المحاصصة الطائفية والمذهبية هي العائق الرئيس أمام بناء دولة موحدة وسيدة ومستقرة في لبنان. الاستمرار في الفئويّة والطائفية والارتهاق للخارج هما مجازفة بالبلد رغم كل ادّعاء آخر: وإهم أو منافق أو ماجور!

* كاتب وسياسي لبناني

سعد الله مرزعياني *

من دون أن نتناول هنا دور الأشخاص (ودورهم مهم ومؤثر دائماً وإن كان متفاوتاً) يمكن ملاحظة أن ما اصطلح على تسميته الطبقة السياسية (والمقصود الحاكمة طبعاً) تواصل إعاقة كل تقدّم في البلاد، الأمر الذي نلمس آثاره السلبية، المتفاقمة الخطورة، في تراكم الأزمات وفي استعصائها على المعالجات والحلول والتسويات.

من بين الممارسات والتقاليد التي يجري تكريسها ومراستها تفعيل المحاصصة، ذات القناع الطائفي والمذهبي، ووضعها في مرتبة أعلى من الدستور والقانون. لم تعد النصوص الملزمة ذات أهمية مرجعية، بل هو «العرف» الذي كان في البداية استثناءً فأصبح، بمرور الوقت، قاعدة يؤخذ بها ويبنى عليها في كل المجالات والحقول.

المظلة العامة لهذا الوضع الشاذ هي «الميثاقية» التي بها يجري التذرع لإخضاع العام للخاص، أي لمواصلة منع بناء دولة موحّدة وحصينة وذات مؤسسات يحكم عملها الدستور والقانون. «والميثاقية» تلك، وقد كانت في مرحلة أولى حاجة لمراعاة مصالح الجميع في العقد الاجتماعي التأسيسي (ثمة أسباب أخرى خارجية)، تحوّلت، تبعاً، إلى أداة لتعزيز الفئويّات على حساب المشتركات ولنشوء الدويلات المتعددة على حساب الدولة الواحدة. في مجرى ذلك، ليس فقط أن ما كان يسمى الإقطاع قد استمر وتجدّد بالوراثة والعصبية، بل هو أيضاً أصبح النموذج الذي تحتذي به القوى الجديدة الوافدة من خارج نادي الزعامات الإقطاعية التقليدية.

نشهد اليوم «فصول» محطة من هذا المسار المشوّه. كل محطة جديدة تكون أسوأ من سابقتها بوصفها مرحلة متقدمة في الاتجاه نفسه، أي في اتجاه تعزيز تحاصص مؤسسات الدولة وإخضاعها لمصلحة فئات وأشخاص يستخدمون العصبية لتحقيق أهدافهم ومصالحهم الخاصة. ليس مهماً الآن، على سبيل المثال، أن يجري تجاوز المهلة الدستورية لانتخاب رئيس البلاد ما دامت «الميثاقية» يجري انتهاكها من قبل «الشريك» الآخر بفعل تغيّر موازين القوى، الذي غالباً (أو حتى دائماً) ما حصل بالأمس ويحصل اليوم بسبب الاستقواء بالخارج الإقليمي أو الدولي أو الاثنين معاً. مررنا قبل ذلك بمرحلة التمديد غير الدستوري لأكثر من رئيس للجمهورية. لكننا الآن نخضع مجمل الاستحقاقات الدستورية للمحاصصة الفئوية بذريعة «الشراكة الميثاقية»، بما في ذلك المجلس النيابي الذي يشكل الحلقة التنفيذية والتشريعية الأهم في تكوين مجمل عمارة السلطة في لبنان. لم يكن التمديد الأخير للمجلس النيابي في مرحلته الأولى والثانية مبرراً. الصراع على طبيعة قانون الانتخاب هو ما أدى إلى التمديد وليس أي أمر آخر فرضته ظروف قاهرة. كذلك فإن موقع رئاسة الجمهورية شاغر الآن، لأن طرفاً سياسياً يريد أن يأخذ لنفسه ما يأخذه سواه، ولو اقتضى الأمر إلحاق ضرر شامل بالبلاد ويعمل مؤسسات السلطة وبالمواطن بالدرجة الأولى...

الأسوأ أنه يجري التذرع بالدستور من أجل تبرير ذلك الانتهاك اللفظ للدستور! «المناصفة» مثلاً، هي تدبير مؤقت حسب المادة 95 من الدستور. النص الدستوري لا يقبل أي اجتهاد. «الهدف الوطني» حسب الدستور هو انتخاب مجلس نيابي خارج القيد الطائفي. وحيث إن المجلس النيابي المنتخب من الشعب هو الحلقة الأساسية والتأسيسية في تكوين السلطة، فإن إضفاء طابع أزلّي ودائم على «المناصفة» يصبح من قبيل الفجور والخزعبلات والإعاقة. «المناصفة» مُحالة (ضمنناً، ومن دون نص دستوري صريح) إلى «مجلس الشيوخ» الذي يتشكل على أساس طائفي بصلاحيات محصورة يمكن أن تعالج الهواجس الخاصة وما يمكن أن يستجد من مظاهر الهيمنة أو التمييز أو الامتيازات غير المشروعة...

أل سعود عندما يقفون الحكومة الأميركية في بياناتها وقوائمها عن الإرهاب، فيما لم يردّ الحزب بقوائم مماثلة عن إرهابيين في النظام السعودي. يستطيع الحزب ومن دون وجل، أن يعلن قائمة اشخاص غير مرغوب فيهم في لبنان بسبب تورّطهم في حروب أدّت إلى قتل وجرح مدنيين في لبنان، وفي عدد من الدول العربية. صحيح أن نصرالله ردّ على حملات المملكة أخيراً بجاء جديد لم يصدر عن الحزب من قبل، لكن تلك المواقف الصريحة للحزب نادرة، وبين التصريح الصريح وغير الصريح مسافات من التصريحات التي تحدّثت عن «دول معروفة» أو «جهات إقليمية»، أو غيرها من العبارات المنتقاة بحرص شديد لتحديد المملكة – كان تحييدها من المعقولات.

هناك عدد من الخيارات أمام الحزب. إن حضر «المنار» عن باقة المحطات العربية في «عربسات» يمكن أن يوازيه قرار من الحزب بمنع وحظر محطات النظام السعودي في لبنان وفي غيره من الدول العربية بوسائل تقنية أو غير تقنية. لم يتعلم آل سعود إدراك حجمهم في الحقبة الناصرية أو في حقبة صعود المقاومة الفلسطينية إلا عبر وسائل تاديبية اتخذها أعداؤهم صدّهم وحجّمتهم وقيدت من حرية حركتهم الإرهابية. ولبنان ساحة مفتوحة للتنامر والدعاية السعودية التي تخالف الثوابت التي بُني عليها دستور «الطائف» (غير الفضيل)، وبإستطاعة الحزب أن يحدّ من قدرة المملكة على التنامر وعلى الدعاية في لبنان كحدّ أدنى من الردّ على المملكة.

لكن هذه السيناريوهات هي محض خيال. سنرى ممثلين عن الحزب عمّا قريب في السفارة السعودية عندما يموت أمير من آل سعود، ولدينا خشية من قبول «حزب الله» تسوية يعتذر للمملكة عنها صدر عن ضيف على «المنار» من إهانة للملك. والحزب لا يلاحظ أن المحطات السعودية التي تبثّ

”

كان على حزب الله أن ينتبه مبكراً للنبات
الخبينة للمملكة

“

بحرية مطلقة في لبنان لا تلتزم بضوابط أو معايير أخلاقية أو سياسية في التحريض الطائفي والمذهبي لبس ضد حزب الله فقط وإنما ضد فكرة مقاومة العدو الإسرائيلي. كما أن المحطات السعودية تبثّ من دون تردّد دعوات صريحة لإبادة العلويين والشيعية بالإضافة إلى تبثّ كامل للخطاب الصهيوني في ما يتعلّق بالصراع العربي-الإسرائيلي. يكفي أن واحداً من المعلقين في جريدة الملك السعودي، «الشرق الأوسط»، وباسم عربي، كان قد أسس منظمة بريطانية لمحاربة التعاطف الإعلامي مع الشعب الفلسطيني ولنصرة الاحتلال الإسرائيلي. لكن الحزب يعود كل مرّة ويحاول رآب الصدع في علاقته مع المملكة.

لقد كتب زميلي عامر محسن على هذه الصفحات أن النظام السعودي يريد أن يُقرّر كل ما يشاهده العربي وكل ما يسمعه. النظام السعودي يريد أن يُقرّر كإله ما هو المنوع وما هو المسموح، وله من نخبة الثقافة سيطرة تامة توافقه في قمعها، لا ويل تنظر عنه في جدوى قمعها وحظره ومنعه. وليس هناك في المقابل من يعلم آل سعود درساً بسيطاً عن الردّ بالمثل، الذين أعلنهم آل سعود أعداء له يتوّدون له بمناسبة وبلا مناسبة. وفريق 8 آذار تعرّض لاختراق من قبل آل سعود، حيث لم يجرؤ إلا واحد أو اثنان منهم على معارضة العدوان الخليجي على اليمن. وحزب الله يتخطّى في التعاطي مع المملكة، لكنه لم يجزّب بعد خطّة ترهيب آل سعود، أو ضرب مصالح آل سعود. هذه لغة يفهمها آل سعود جيداً، وقد بدأ بفهم تباشيرها في نجران وجيزان وعسير.

* كاتب عربي (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)

الأنظمة العربية الرجعية (في يسارها وفي يمينها).

لقد شنّ النظام السعودي حروباً وبكل الوسائل ضد حزب الله، خارج نطاق الحروب السعودية ضد إيران ومصالحها، بالإضافة إلى الحرب الطائفية المذهبية التي شنّها النظام السعودي لصالح العدو الإسرائيلي ولصالح الاحتلال الأميركي. وقد أشعل النظام السعودي المنطقة العربية في حروب فتنة طائفية، لكن الحزب لم يتعامل مع التهديدات السعودية إلا بالتجاهل.

في الوقت الذي كان النظام السعودي في إعلامه يجتاز الخطاب الإسرائيلي ضد الحزب وضد مقاومة العدو، كان نائب الأمين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم يسعى للحصول على تأشيرات للحج، وكان الحزب يستجدي المملكة لاستقبال وفد من حزب الله، وكانت محطة «المنار» تحاول جاهدة عدم التعرّض للملك السعودي. والحزب بعد أن حصل قرار حظر «المنار» عن شبكة «عربسات»، سارع إلى التوضيح بتهذيب شديد أن مذبح المحطة قاطع الضيف الذي انتقد الملك السعودي وأوضح أن كلامه لا يمثّل موقف «المنار». ورد فعل الحزب كان في الكلام عن عقود وعن قوانين وعن أصول كان المملكة في حروبها وفي تفجيراتها وعدوانها تلتزم بقوانين ومواثيق وعهود. هذه أسرة حاكمة معروفة بنبذها للعقود والعهود وفي خرقها للعهود والعقود – إلا إذا كانت معقودة مع دول غربية.

كان على حزب الله أن يتنبّه مبكراً إلى النوايا الخبيثة للمملكة: لقد حدّر حسن نصرالله في عام 1996 في أثناء الانتخابات النيابية من الحملات الطائفية المذهبية لرفيق الحريري ووصفها بـ«عناقيد الغضب» الانتخابية (وكان هذا بعد اتفاقيات نيسان التي لم يسع رفيق الحريري إليها إلا لحماية العدو الإسرائيلي من حمم المقاومة وذلك بإيعاز من الحكومة الأميركية). وهل كان حزب الله يظنّ أن الحريري كان يأخذ موقفاً ما من أي قضية ما من دون التنسيق والترتيب مع النظام السعودي؟ هل كان رفيق الحريري يسعى مبكراً لنزع سلاح حزب الله لفكرة من عنده أم تحقيقاً لرغبة سعودية؟ ينبغي عدم تكبير حجم رفيق الحريري: لم يكن إلا ساعي شرّ بالنيابة عن آل سعود في كل المنطقة العربية والعالم.

لكن في المقابل، ماذا فعل حزب الله؟ سعى باستمرار إلى تحييد المملكة وسعى أن يتقرّب منها، في كل المناسبات، وكان يتعامل مع المملكة على أن موافقها المعادية له هي جانبية أو عفوية وليست جزءاً من سياسة شاملة متكاملة ومترابطة، في كل دول العالم. ليس الحكم السعودي بعيداً عن الحروب التي تُشنّ ضد الحزب في كل أنحاء العالم. والحزب رغب في أن يتواصل عبر حليفه الرئيس نبيه بزي مع المملكة لتجنّب الصدام. ظنّ الحزب أن القرار السعودي ضد الحزب هو قرار بنت ساعته، يمكن العودة عنه بهدية من سكاكين جزين. وماذا يفعل الحزب في المقابل؟

يلجأ كعادته إلى التورية والتعمية. بيانات وتصريحات الحزب حتى بعد حظر المنار لا تزال تتحدّث عن «دول معيّنة» وعن «جهات معروفة» - حسب وصف النائب حسن فضل الله، لكن إذا كانت معروفة فلماذا يمتنع عن تسميتها، خصوصاً وأنه يقول إنها كانت وراء حجب «المنار». والحزب اكتفى بعقد اجتماع للجنة الإعلام النيابية، عسى أن

البيان سيغيّر من سلوك المملكة. هل أن حزب الله عاجز على ردّ الصاع صاعين ضد المملكة؟ حتماً لا، لديه في رصيده ما أذل جيش أعتى قوة في منطقته، والصراع ضد العدو الإسرائيلي لم يعد منفصلاً أبداً عن الصراع ضد حكم آل سعود. وكما أن المملكة السعودية ودولة الإمارات ودولة البحرين تطرد لبنانيين بمجرد اتهامهم في طائفتهم أو في هواهم السياسي، فإن الحزب يستطيع أن يعمل على طرد آل سعود من لبنان – لو أراد. لكن الحزب نواطاً في المؤامرة التي تعامت وطمست قضية العائلات اللبنانية المُبعدة عن تلك الدول الخليجية (أكثر من ذلك، فقد زار بزي دولة الإمارات قبل بضع سنوات بعد بدء عملية الطرد وأثنى على حاكمها خليفة بن زايد، وطمأن الشعب اللبناني أن الحاكم حريص على اللبنانيين في الإمارات، ولكن عملية الطرد استمرت).

أصدرت المملكة قوائم عن إرهابيين (ظرفاء